



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير و علوم تجارية

فرغ علوم مالية ومحاسبة. تخصص دراسات محاسبية وجبائيه معمقة

تشخيص التسيير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية في مؤسسات مدينة ورقلة

من إعداد الطالبة : نادية شطي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 26 - 05 - 2015

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	(أستاذ مساعد "أ"، جامعة ورقلة)	أ / عمر موساوي
مشرفا ومقررا	(أستاذ مساعد "أ"، جامعة ورقلة)	أ / خالد مقدم
مناقشا	(أستاذ مساعد "ب"، جامعة ورقلة)	أ / آسية قامو

السنة الجامعية 2015/2014



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير و علوم تجارية

فرغ علوم مالية ومحاسبية. تخصص دراسات محاسبية وجبائيه معمقة

تشخيص التسيير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية في مؤسسات مدينة ورقلة

من إعداد الطالبة : نادية شطي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 26 - 05 - 2015

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	(أستاذ مساعد "أ"، جامعة ورقلة)	أ / عمر موساوي
مشرفا ومقررا	(أستاذ مساعد "أ"، جامعة ورقلة)	أ / خالد مقدم
مناقشا	(أستاذ مساعد "ب"، جامعة ورقلة)	أ / آسية قامو

السنة الجامعية 2015/2014

الإهداء

أهدي جهدي هذا إلى

من عملا على تربيته فأحسن إلى من ساعدني في تعليمي فأبدعا إلى من سهرا على راحتي فأسعدا إلى من أرشداني إلى طريق النجاح فأوصلا.

إلى الروح الطاهرة والشمعة التي احترقت لتتير طريقي " أبي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه وفتح له طريقا إلى أعالي الجنان " "بوبكر" .

إلى نور عيني التي وضعت إلى طريقي إلى مصدر حناني ودعاء أفرحي وأحزاني إلى من أعطتني دون حساب وعلمتني كل الآداب إلى أغلى من الوجود أمي العزيزة " سكيئة " .

كما أهديتها إلى زوجي ونور حياتي "بلخير" وبسمة فؤادي وعماد حياتي إخوتي وأخواتي " حورية ، وليد ، ياسين ، مصطفى ، كريمة ، ليلي وأولادها علي ، أكرم ياسر وإلى البرعم الصغير "بلال" فاطمة وإلى عمي علي وزوجته مسعودة وأولادها عائشة ، أمال ، محمد ، بشير ، صهيب .

وإلى كل من داعوني بمحبتهم وشاركوني نجاحي وأفرحي عمتي محجوبة وأولادها وخاصة محمد .

وإلى كل صديقاتي وإلى كل الأحباب والخلان وبالأخص صديقتي وأختي سمية . وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنارة عقلي بالعلم النافع إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

وإهداء خاص لأغلى وأعز ناس ابنتي حبيبتني "إيلاف تالين" أطال الله في عمرها وأنارها بالعلم .

الشكر والتقدير

قال رسول صلى الله عليه وسلم:

" من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم، فإن الله يحب الشاكرين " .

لا يسعنا ونحن في هذا المقام إلا أن نتقدم بوسع الشكر والتقدير إلى من لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته لإكمال هذا البحث ، كما نشكر له طول صبره الأستاذ " مقدم خالد" ولا ننسى أن نتقدم بوافر الشكر والاحترام لجميع من ساهم في إعداد هذه المذكرة نخص بالذكر عمال الشركة الوطنية للتأمين بورقلة (SAA) ، فلکم الجزيل الشكر وخالص الاحترام والتقدير وأخيرا نتوجه بفائق الاحترام والتقدير لكل من شاركنا وشجعنا من قريب أو بعيد ولو بالدعاء لإنجاز هذا الجهد المتواضع .
أشكر كل هؤلاء وجزاهم الله عنا كل خير.

قائمة المحتوى

رقم الصفحة	البيان
	الإهداء
	شكر وتقدير
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	ملخص الدراسة
أ - هـ	مقدمه عامة
14	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتسيير الجبائي ومخاطره
15	مقدمة الفصل الأول
16	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتسيير الجبائي ومخاطره
16	المطلب الأول: ماهية التسيير الجبائي
23	المطلب الثاني: الخطر الجبائي
26	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
26	المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية
28	المطلب الثاني: الدراسة السابقة الأجنبية
30	خلاصة الفصل
31	الفصل الثاني
32	مقدمة الفصل الثاني
33	المبحث الأول: طريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة
33	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة
34	المطلب الثاني: الأدوات والإجراءات المستخدمة في الدراسة
37	المبحث الثاني: نتائج الدراسة، تفسيرها ومناقشتها
37	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
50	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج
54	خلاصة الفصل الثاني
56	الخاتمة
59	قائمة المراجع
61	الملاحق
69	الفهرس

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
20	عقوبات عدم الإيداع أو التأخر في إيداع التصريحات	1-1
26	يوضح عينة الدراسة:	1-2
27	مقياس ليكارت الثلاثي	2-2
29	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية	3-2
30	توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي	4-2
31	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	5-2
32	توزيع أفراد العينة حسب النشاط	6-2
33	يوضح معايير تحديد الاتجاه	7-2
33	يوضح درجات الموافقة حسب مقياس ليكارت الثلاثي	8-2
35	تقييم التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية	9-2
36	فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية	10-2
37	يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين لفعالية التسيير الجبائي تبعاً لمتغير الوظيفة.	11-2
37	وضح نتيجة التباين بين متوسطات نظرة العاملين لفعالية التسيير الجبائي تبعاً لمتغير النشاط.	12-2
38	يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين لفعالية التسيير الجبائي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.	13-2
39	يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين لفعالية التسيير الجبائي تبعاً لمتغير الخبرة.	14-2
39	يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والتابع	15-2
40	يوضح تحليل تباين خط الانحدار	16-2

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
29	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية	1-2
30	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	2-2
31	توزيع العينة حسب الخبرة المهني	3-2
32	توزيع أفراد العينة حسب النشاط	4-2
45	يوضح ملائمة خط الانحدار	5-2

الملخص :

تعمل المؤسسة الاقتصادية إلى تعزيز مكانتها السوقية وتحقيق الأهداف المسطرة وأهمها تحقيق الربح ولا يأتي هذا إلا بتقليص المخاطر المتعددة التي تعترضها وأهمها المخاطر الجبائية

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكانة التسيير الجبائي داخل المؤسسة ومدى الاعتماد عليه كأحد فروع التسيير الحديثة، وهذا لكون التسيير الجبائي إحدى الأدوات الفعالة التي يستعملها المسير لتقليص العبء الجبائي إلى حده الأدنى وذلك باستغلال المزايا التي يقرها التشريع الجبائي وكذا الخيارات التي يطرحها ، وتقادي العقوبات الجبائية باحترام قواعد القانون الجبائي

ومن خلال دراستنا لعينة من المؤسسة توصلنا إلى انه لا يوجد اهتمام بالتسيير الجبائي وهذا راجع لعدم وجود مصلحة مكلفة وعدم وجود دورات تكوينية في مجالاتهم .
وعليه تتمكن المؤسسة من تقليص العبء الجبائي دون الإخلال بالقواعد القانونية .

الكلمات المفتاحية : Les mots clés .

التسيير الجبائي ، المخاطر الجبائية : La gestion fiscale – Les risque fiscale .

Résumé:

Economic Foundation travaille à renforcer la position de marché et atteindre les objectifs, la règle la plus importante à faire un profit ce ne vient pas seulement de réduire les risques multiples auxquels ils sont confrontés et les risques budgétaires les plus importants.

Cette étude vise à rehausser le profil de l'exercice de directeur au sein de l'institution et la mesure invoquée en tant que l'une des branches de la gestion moderne, et cela est le fait que la gestion budgétaire un des outils efficaces utilisés par un administrateur de réduire le fardeau de l'exercice à un minimum en exploitant les avantages approuvés par la législation fiscale, ainsi que des options posées, et pour éviter la taxe de respecter les sanctions règles de droit fiscal.

Grâce à notre étude d'un échantillon de l'institution que nous avons atteint qu'il n'y a pas attention à la gouvernance et fiscale Cela est dû à l'absence d'intérêt bon marché et un manque de cours de formation dans leurs domaines.

En conséquence, l'institution en mesure de réduire le fardeau fiscal sans préjudice des règles juridiques.



مقدمة

(أ) توطئة :

تعتبر المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية تهدف إلى ضمان بقائها ورفع إنتاجيتها ومرد ودياتها ، تحقيق الربح والتحكم في المناقشة و التسيير وإن استمرارها ونموها مرهون بقدرة وكفاءة المسير في صنع القرارات المهمة ويعد العامل الجبائي أحد هذه العوامل لذلك لا بد من إدراجه في عملية اتخاذ القرار وهو أساس ما يصطلح عليه التسيير الجبائي مع السعي المستمر لتفعيل هذا الأخير بهدف تعظيم الاستفادة من التحفيزات وتحقيق الأمن الجبائي أو تجنب الخطر الجبائي ، وتكمن أهمية هذا الأخير والآثار المترتبة عنه تجنيد جميع الأطراف في المؤسسة من مسيرين وشركاء وكل هذه الأطراف يهملها وضع المؤسسة ومن مصلحتهم ألا تتعرض لمخاطر تؤثر سلبا عليها .

وعليه برزت أهمية التسيير الجبائي كإحدى الوسائل الإدارية المتبعة لتخفيض مبلغ الالتزام الضريبي وذلك بإتباع الإدارة عددا من الإجراءات تساهم في تخفيض العبء الضريبي لتلك المؤسسات.

(ب) طرح الإشكالية :

يعتبر التسيير الجبائي ممارسة قانونية مادامت المؤسسة تراعي النصوص التشريعية الجبائية للالتزامات التي تفرضها عليها هذه الأخيرة ، لا أن الوعي بأهميته وتطبيقه بطريقة فعالة هي الفيصل بين ان تكون المؤسسة مجرد دافع لضرائب أو مؤسسة تستطيع ترويض قوانين الضرائب، وعلى هذا الأساس سيتم طرح الإشكالية فيما يلي :

- إلى أي مدى يوجد وعي بأهمية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية ؟

بناءا على الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

1. ما مدى اهتمام المؤسسة الاقتصادية بالتسيير الجبائي؟

2. ما مدى فعالية تطبيق التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية؟



(ت) فرضيات البحث :

للإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية :

1. يوجد اهتمام بالتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية.
2. يوجد فعالية وتطبيق للتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية.

(ث) مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار موضوع الدراسة فيما يلي :

- الرغبة في الإطلاع على هذا الموضوع والتعرف على المفاهيم المتصلة به .
- المساهمة في تقديم أهم طرق معالجة مشاكل التسيير في المؤسسة.
- محاولة إبراز مكانة التسيير الجبائي في المؤسسة .

(ج) أهداف الدراسة وأهميتها :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي :

- ✓ قياس الاهتمام بالتسيير الجبائي و مدى الوعي به من طرف المسيرين .
- ✓ التعرف على خيارات الجبائية التي يتيحها المشرع الجبائي وكيفية تسييرها .
- ✓ تحسين نشاط المؤسسة الاقتصادية بضرورة تطبيق نظام التسيير من أجل تحكم أكثر في قرارات التسيير .

خ) منهج البحث والأدوات المستخدمة :

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ولمعالجة الإشكالية تم إتباع المناهج المستخدمة في العلوم الاقتصادية خاصة المنهجين الوصفي والتحليلي قصد وصف التسيير الجبائي للمؤسسات ، وكذا المخاطر ومنهج دراسة الحالة قصد الوقوف على طبيعة المخاطر الجبائية ودور التسيير الجبائي في المؤسسة ، إضافة للمقابلة من أجل الوقوف على آراء مسيري المؤسسات حول ما جاء في الدراسة النظرية ومحاولة الإجابة عن الأسئلة الفرعية الإشكالية البحث .

والجانب التطبيقي اعتمدنا على منهج دراسة الحالة بالاعتماد المقابلة الشخصية مع أهل الاختصاص

ح) حدود الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل التوصل إلى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية و الزمنية :

الحدود المكانية : تم إسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية لدراسة عينة من المؤسسات قي شكل استبيان موجه لمختلف إطارات و مسؤولين الإدارة المالية، والمحاسبية وكذا الجبائية في المؤسسة، وقد وقع اختيارنا على مجموعة مؤسسات اقتصادية بمدينة ورقلة

الحدود الزمنية : تعلقت الدراسة بالفترة الممتدة من شهر مارس إلى غاية شهر أبريل 2015 .

د) صعوبات البحث:

✓ صعوبة باستقبال وإعطاء المعلومات من قبل المؤسسة؛

✓ ثقافة التحفظ عن المعلومات السائدة في المؤسسات الجزائرية بشكل عام وبالأخص المعلومات

المتعلقة مباشرة بالجباية؛

(ذ) هيكل البحث :

انطلاقا من طبيعة الموضوع وأهدافه تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كالتالي :

• الفصل الأول : تناول مفاهيم النظرية الأساسية حول التسيير الجبائي وكل ما يدور حوله من أهداف ومميزات.

• الفصل الثاني : تضمن إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لإبراز دور التسيير الجبائي في تدنئه المخاطر بالاعتماد على الدراسة الميدانية من أجل التحليل والمساعدة في حل إشكال الدراسة .

(ر) تحديد إطار وعينة الدراسة:

بهدف معرفة التوجهات نحو استحداث التسيير الجبائي والمخاطر التي تواجه المؤسسات الاقتصادية، رأينا ضرورة تجسيد ذلك من خلال دراسة ميدانية لاستبيان موجه لمختلف إطارات و مسؤولين الإدارة المالية، والمحاسبية وكذا الجبائية في المؤسسة، وقد وقع اختيارنا على مجموعة مؤسسات إقتصادية.

(هـ) المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

قد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي عند طرح الجانب النظري للدراسة، في الفصل

التطبيقي لدراسة الموضوع. أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في الدراسة هي:

- نوعية ومصادر البيانات: على مستوى الجانب النظري تم الاعتماد على المسح المكتبي

والأطروحات على مستوى المكتبة الوطنية ، أما على المستوى التطبيقي فلقد تم الاعتماد على

البيانات التي تم جمعها عن طريق إطار موجه للأسئلة وذلك عن طريق أسلوب المسح باستخدام العينات والذي يعتمد على الاستبيان للحصول على المعلومات، موجه لإطارات ومسؤولي الإدارة المالية والمحاسبية وكذا الجباية في المؤسسات مجال الدراسة.

الأساليب المستخدمة لتحليل البيانات:

من أجل تحليل الاستبيان و اختبار فرضيات الدراسة استعنا بالبرنامج الإحصائي SPSS وذلك من أجل تحليل ومعالجة معطيات الاستبيان.



الفصل الاول

الادبيات النظرية والتطبيقية للتسيير

الجبائي ومخاطره

مقدمة الفصل

برزت أهمية التسيير الجبائي كإحدى الوسائل الإدارية المتبعة لتخفيض مبلغ الالتزام الضريبي، وذلك بإتباع عددا من الإجراءات تساهم في تخفيض العبء الضريبي لتلك المؤسسات ومعالجة موضوع تشخيص التسيير الجبائي ومخاطره تجدر بنا الإشارة إلى الإلمام ومعرفة بعض المفاهيم بحيث ستكون لنا المفتاح للولوج إلى صلب الموضوع، فمن خلال هذا الفصل التمهيدي الذي ارتأينا أن ينقسم إلى مبحثين، الأول المخصص بالجانب النظرية لجميع نقاط المتعلقة بالتسيير الجبائي أما فيما يخص المبحث الثاني سنستعرض الدراسات السابقة لموضوع الدراسة الحالية، حيث جاء تقسيم كما يلي :

المبحث الأول: مضمون التسيير الجبائي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لموضوع محل الدراسة

المبحث الأول : مضمون التسيير الجبائي.

المطلب الأول : ماهية التسيير الجبائي.

التسيير الجبائي هو سلوك حديث في المؤسسات وهو مرتبط كثيرا بالتسيير المالي ، ولأن الضرائب متغير لا يمكن تجنبه وجب على المؤسسة أخذه بعين الاعتبار على المستوى الاستراتيجي وعمليات اتخاذ القرار قصيرة ومتوسطة الأجل ، كما أن المسير الجبائي يلعب دور الوسيط بين إدارة الضرائب و المؤسسة ، وذلك بتأمين المؤسسة وتحسين الاستفادة المالية مع مراعاة الإمكانيات المتاحة واحترام الالتزامات في التشريع الجبائي.

هذا السلوك لا يحمي المؤسسة من الرقابة من طرف الإدارة الضريبية ولكن يسمح للمسير من الحد من المخاطر الجبائية الناتجة عن الوضعية غير قانونية، وبالتالي يمكن النظر للتسيير الجبائي من خلال جانبين¹:

- الأول: يشكل أحسن تنظيم يسمح بدفع أقل ضريبة دون التوجه إلى الغش أو التهرب الضريبي؛
- الثاني: الرقابة على عدم وجود أخطاء تؤدي إلى فرض الغرامات الجبائية.

الفرع الأول : تعريف و مميزات التسيير الجبائي.

1 . تعريف التسيير الجبائي :

حسب كريستين كوليت "Christine Collette" فإن "التسيير الجبائي يعني أن الضريبة التي هي بمثابة التزام قانوني للمؤسسة ، يمكن أن تستخدم لصالح المؤسسة وأن تصبح متغيرا فعلا في إستراتيجيتها بدلا من السلبية اتجاه الجباية ، يطرح الاستعمال الفعال والذكي لها"².

كما يعرف التسيير الجبائي بأنه " الاختيار من بين الخيارات الجبائية المتاحة للمؤسسة مع الأخذ بالاعتبار³:

- I. النصوص التشريعية الجبائية ؛
- II. خصوصيات كل مؤسسة؛

¹ - Anis Mouelhi , la gestion fiscal de l'entreprise (ca de Tunisie) , mémoire de fin d'étude de troisième cycle spécialisé en finance publique option fiscalité. IEDF. 22 promotions année 2006, p: 06.

² -Christine Collette , Gestion fiscal des entreprise , paris : Ellipse 1998 – p 22.

³ - Jacques Duhem et MiechelJames , audit et gestion fiscal de l'entreprise , paris : Edition EFE , Mai 1996 ; p10.

III. درجة المخاطر الجبائي".

نلاحظ أن التعريفين المذكورين يشيران إلى ما يلي :

- . التسيير الجبائي ممارسة قانونية مادامت المؤسسة تراعي النصوص التشريعية الجبائية وتؤدي الالتزامات التي تفرضها عليها هذه الأخيرة ، وهذه نقطة هامة للغاية بحيث تشكل جوهر الفرق بين التسيير الجبائي وكل من الغش والتهرب الجبائي ؛
- . التأكيد على وجود خيارات جبائية أمام المؤسسة إذا تعدد البدائل عنصر أساسي في اتخاذ القرار وعليه فإن انعدام الخيارات الجبائية يؤدي إلى عدم إمكانية الحديث عن التسيير الجبائي ؛
- . العنصرية والمعطيات الجبائية بشكل عام يمكن أن تستخدم لخدمة أهداف المؤسسة ، بحيث تصبح أحد محددات اتخاذ القرارات العادية (خلال دورة الاستغلال) والقرارات الإستراتيجية (التسيير الاستراتيجي للمؤسسة) ؛
- . التسيير الجبائي يختلف من مؤسسة لأخرى وفي نفس المؤسسة تبعا للظروف التي تعيشها (هدف التسيير الجبائي لن يكون في جميع الحالات تخفيض العبء الضريبي للمؤسسة)

2 مميزات التسيير الجبائي :

التسيير الجبائي يتطور في المؤسسة في اتجاهين¹ :

- الاتجاه الأول : التأثير المستمر للحماية على جميع العمليات في المؤسسة والتحديات المالية المرتبطة بالمخالفات الجبائية.
- الاتجاه الثاني : البحث على أحسن الطرق للتحكم في الخطر الجبائي كما يقول Thomas Delahaye "التسيير الجبائي يهتم قبل كل شيء بالتوقع بالضريبة ، وكذلك البحث عن محيط جبائي مناسب يعتبر أقل تكلفة في إطار القانون الجبائي". من خلال هذا التعريف نستنتج أن لتسيير الجبائي ثلاث خصائص هي :

1- Anis Mouelhi , Ibid. , p (07 – 09).

1-2 التوقع بالضرية :

بما أن الضرية هي التكلفة يجب تسييرها بطريقة تساعد على التوقع بقيمتها عند إجراء الاختيار، وبالتالي وجب على المؤسسة أن تعرف الحدث الجبائي في كل اختيار ، لأن التسيير الجبائي لا يترك هناك مجال للحظ ، كما يجب تحديد قيمتها بالاستعانة بأدوات التحليل المساعدة.

2-2 البحث عن الاختيار الجبائي الأمثل :

التسيير الجبائي يعتبر تحليل مفصل للنصوص القانونية من أجل المفاضلة بين العديد من الاختيارات الجبائية التي يمنحها المشرع ، وذلك في حدود هامش الحركة التي يمنحه القانون ، والخيار الجبائي يعني جميع الخيارات التي من نشأتها تبديل النتيجة الجبائية.

في السابق القانون يقوم بمنح الاختيار الجبائي للمكلف ، بحيث جميع المؤسسات تبحث على المخطط الجبائي والامتيازات الجبائية المتوالية في تطبيق تقنيات الامتلاك الخطي أو المتناقص وفق شروط الاختبار الممنوح.

كما نلاحظ أن المؤسسة لديها العديد من الخيارات الممكنة في كل وقت من دورة حياتها بالنظر للحدث الجبائي في كل خيار ، مثلا : شركات الأشخاص تخضع للضرية على الدخل أما شركات الأموال تخضع للضرية على أرباح الشركات.

في الوقت الحالي المؤسسة تقوم بالتحقق من إمكانية القيام بكل خيار جبائي بالنظر للجانب المالي، التجاري ، التقني، الموارد البشرية... الخ، بحيث المؤسسة تقوم بدمج كل خيار جبائي ممكن في الوظيفة العامة للقرار، بأخذ القرار نحو قاعدة التحكيم بين مختلف الوضعيات والسيناريوهات الممكنة ، لأن العمل بالخيارات يسمح للمؤسسة بتعظيم الخيار الذي يسمح للمؤسسة بتعظيم المكاسب وتقليل التكاليف ، مما يساعد على تحقيق الأمن والأداء الجبائي الجيد.

3-2 " التسيير الجبائي وجد ليعمل في حدود القانون " ، هذه العبارة لا تجعل أي أحد يعتقد عدم مشروعية

التسيير الجبائي ، لأنه وجد من أجل تقليل التكاليف الجبائية ، لأن التسيير يغير الخيار من وضعية إلى أخرى بالنظر للتحفيز التي يقدمها المشرع.

إذن مبدأ التسيير الجبائي ممنوع داخل حدود القانون التي يشجعها المشرع ، وبالتالي المؤسسة تعتمد على الخيار الجبائي الممنوح والمسموح من قبل القانون من أجل تحقيق الأمن الجبائي.

المكلف له الخيار بين العديد من البدائل، إذن هذه الحركة وهذا الهامش من الحركة ليس تعسفا في استعمال الحق أو تصرف غير عادي في التسيير.

الفرع الثاني : أسس التسيير الجبائي وأهدافه.

1. أسس التسيير الجبائي : يستند التسيير الجبائي على المبادئ التالية :

- اختيار الطريقة الأقل تكلفة عن طريق استغلال نقاط الضعف أو الفراغات المتواجدة في التشريعات الجبائية¹
 - التسيير الجبائي يمثل المستوى الأعلى لاستعمال الجبائية ، فالمسيرين لهم الحق في استخدام ذكائهم للمفاضلة بين الاختيارات الجبائية الموضوعة المتاحة للمؤسسة بهدف اختيار طريقة الإخضاع الأقل تكلفة من وجهة النظر الجبائية في ظل الخضوع للضرائب المفروضة من قبل التشريعات.
 - يستمد التسيير الجبائي فعاليته في توظيف سياسة التحفيز الضريبي في ترشيد قرارات المسير من خلال ارتكازه على :
- . تبني التشريعات الجبائية لبعض الإجراءات التي توفر المؤسسة بعض الهوامش للتحرك الجبائي مما يمكن المسير من المفاضلة بين الاختيارات المتعددة.

2 أهداف التسيير الجبائي : يسعى التسيير الجبائي إلى تحقيق الأهداف الأربع التالية :

- البحث في ما إذا كانت المؤسسة تتعرض إلى مخاطر جبائية¹ لم تتمكن من تحديدها؛
- محاولة معرفة ما إذا كانت المؤسسة ليست تحت ضغط ضريبي أكبر من ذلك الذي ينتج عن الإطار القانوني الذي تعمل فيه؛
- تكييف هياكل المؤسسة بشكل يسمح بتحقيق الضرائب المستحقة²؛
- تحسين مستوى التنبؤ و العقلنة الجبائية للخيارات الجبائية المعتمدة من طرف المسيرين³

وبعبارة أخرى ، يهدف التسيير الجبائي بشكل عام إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية :

1 - زوارق الحواس ، مداخلة بعنوان : فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار ، ملتقى حول التسيير الفعال في المؤسسة ، جامعة المسيلة ، ماي 2005 ، ص.2.

IV. تحقيق الأمن الجبائي :

إن المخاطر الجبائي من أهم أهداف التسيير الجبائي فالمسير ملزم بأن التعامل بشكل جيد مع جباية العمليات الجارية تقوم بها المؤسسة بعد ذلك يمكنه من الاهتمام بكيفية تخفيف العبء الضريبي وبهذا يتحقق هدفها ببقائها في وضعية قانونية اتجاه الضريبة وزيادة قدرتها على تشخيص التزاماتها الجبائية واستراتيجياتها وتقييمها.

من بين الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسة من أجل ضمان أمنها الجبائي ، تطويرا مهمة ودور المراجعة الجبائية الداخلية التي تمكن من :

أ. تشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة؛

ب. تحديد الإستراتيجية الجبائية للمؤسسة وتقييمها؛

ت. تخفيض العبء الضريبي من خلال تحسين أداء وفعالية التسيير الجبائي.

المخطر الجبائي هو الأثر السلبي الذي قد تتعرض له المؤسسة نتيجة إخلالها بالتزاماتها الجبائية أو نتيجة أي سبب آخر يرتبط بجباية المؤسسة.

إن المشاكل الجبائية التي قد تحدث للمؤسسة هي من مسؤولية مديرية المحاسبة أو المالية في حالة عدم وجود مصلحة مختصة في الجباية ، لكن هذا لا يعني كل مسؤول في المؤسسة من تسيير حصته من المخاطر الجبائي.

V. التحكم في العبء الضريبي :

لتشكل الأعباء الجبائية جزءا من سعر التكلفة لأي منتج ، وعليه فإنها تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الرفع في تكاليف الإنتاج ، مما جعل التحكم مهما فيها ويتجلى هذا التحكم ثلاث أشكال

- العمل على تخفيض الضريبة
- تأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من وفيات مالية تعزز وضعية الخزينة
- الرفع من العبء الضريبي من خلال الامتناع عن الاستفادة من امتياز جبائي آني وذلك من أجل تحقيق أهداف تسييره معينة

إن ظروف المؤسسة هي التي تحدد شكل التحكم في العبء الضريبي ، فالمؤسسة التي تمر بمرحلة نمو سيكون هدفها الأساسي هو التخفيض من الضريبة ، بينما المؤسسة التي تكون في حالة انحدار فهي تبحث في تحسين صورتها اتجاه البنوك والمساهمين من خلال تطبيقها للتسيير الجبائي للربح.

- تكييف هياكل المؤسسة بشكل يسمح بتخفيف الضرائب المستحقة؛
- تحسين مستوى التنبؤ والعقلنة الجبائية المعتمدة من طرف المسيرين.

أ. الفعالية الجبائية : وهي تبرز من خلال صورتين، هما :

- الفعالية الجبائية المباشرة : وتكون بواسطة استغلال المؤسسة لمختلف الامتيازات الجبائية المتاحة لها قانونا لتحقيق وفورات مالية ؛
- الفعالية الجبائية غير المباشرة : وتظهر في التشريعات الجبائية التي تمنح مجالا لتعدد الخيارات القانونية المختلفة مما يؤدي إلى تحقيق هدفها الجبائي المراد وتوسيع رؤيتها الإستراتيجية.

ب. خدمة إستراتيجية المؤسسة : ان الجباية تتدخل في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة وتعتبر كأحد محددات اتخاذ القرار مثل الشكل القانوني للمؤسسة، مما يبين العلاقة الوطيدة بين الجباية والإستراتيجية مما يجعلها هدفا مهم من أهداف التسيير الجبائي ولذلك هي متغير جد مهم.

3. تقييم فعالية التسيير الجبائي :

إن إلمام المسير بعناصر الضريبة المطبقة ثم دراستها بتمعن وإدراجها في قراراته ، تمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها في ظل خضوع ضريبي أقل وبصفة قانونية ، وهو ما يبرز فعالية التسيير الجبائي والتي تتجلى مظاهرها في :

أ. تحسين الأداء : فالمسير مطالب بمراقبة وتقدير العبء الجبائي ثم تقييم الاختيارات الجبائية التي تمنحها الأنظمة الجبائية¹¹ ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان وتعزيز قدرة التمويل للمؤسسة لأن عدم تمكين المؤسسة من الاستفادة من حرية جبائية ممنوحة يعتبر خطأ تسييري ، كما يتوجب على المسير استيعاب أن الضريبة هي تكلفة ويجب تسييرها كبقية التكاليف ، وعليه أن لا يكتفي بالبحث عن أحسن حل جبائي فقط وإنما يمتد بحثه إلى كيفية تعظيم نتائج الاختبار الجبائي بانتقاء الاختبار الذي يضاعف الامتيازات المالية ويخفف العبء على المؤسسة ومن القرارات التي يتخذها لتحقيق ذلك :

1 -M .Cozian , op ; cit , p : 23.

. اختيار الطبيعة القانونية والتي يتحقق معها أقل خضوع للضريبة وهكذا عملية إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار من :

✓ الحصول على الامتيازات الجبائية والمالية

✓ إن انتقاء الاختيارات الجبائية يتم في إطار القانون مما يحقق الفعالية المالية والجبائية والقانونية

ب. تجنب الخطر الجبائي: وهو ما يصطلح عليه الأمن الجبائي فإجبارية الضريبة تجعل المؤسسة في وضعية عدم التوقع الجبائي مما قد يضعها في موضع خطر جبائي يتمثل في تحملها تكاليف إضافية نتيجة عدم التزامها بالقواعد الجبائية أو عدم استيفائها لشروط الاستفادة من امتيازات جبائية منتقاة ، وأهم وضعيات هذا الخطر :

✓ . الامتناع أو التأخر في إيداع التصريحات : حيث تلجأ المصالح الجبائية إلى تقدير الأسس بطريقة تلقائية

مع تطبيق العقوبات المالية المنصوص عليها.

✓ . الغش في التصريح : حيث يتم تعديل الأوعية الجبائية مع تطبيق العقوبات.

✓ . عدم مراقبة الاختيارات الجبائية : إن انتقاء المؤسسة لاختيار جبائي ما هدف الحصول على مزاياها المالية

قد يتحول إلى مصدر للخطر الجبائي عند عدم توفر شروط الاستفادة منه أو توقف المؤسسة في مرحلة ما عن تحقيق الشروط الضرورية للحصول عليه.

✓ . ويترتب على ذلك إسقاط حق المؤسسة في الاستفادة من الامتيازات وإخضاعها للضريبة وتعرضها

لعقوبات جبائية والتي تعد بمثابة تكاليف إضافية.

ومن حالات الخطر الجبائي حسب النظام الضريبي الجزائري التكاليف الإضافية التالية :

أ. التكاليف الإضافية المتعلقة بالتصريحات : عقوبات عدم الإيداع أو التأخر في إيداع التصريحات :

المطلب الثاني : الخطر الجبائي

يحيط بالمؤسسة الكثير من الأخطار المختلفة والمتغيرة مكانيا وزمنيا، كما تختلف نسبة التأثير على المؤسسة إلى انه لا يجب تجاهلها مهما ضعف حجم تأثير ، ومن بين هذه الأخطار يظهر الخطر الجبائي والذي يختلف باختلاف المؤسسة ونشاطها

الفرع الأول : تسيير الخطر الجبائي في المؤسسة.

1. مفهوم تسيير المخاطر : لقد أصبح الخطر اليوم يمثل الشغل الشاغل للمسيرين أو كما يقال :

« Le risque est aujourd'hui le mot maitre des managers »

وسوا تعلق الأمر بالمجال التجاري أو المالي أو الجبائي... الخ ، فإنه يتعين إدراج الخطر في كل قرار مهما كانت طبيعته أو مجاله أو مداه أو مستواه، يعتزم على المسير أخذه.

تعددت التعاريف المرتبطة بالخطر فمنه من يرى أنه " حالة عدم التأكد من خسارة معينة " ومنه من يرى أنه " خسارة في الدخل أو الثروة نتيجة وقوع خطر معين ". وهناك من يرى أن الخطر هو عبارة عن " ربط بين احتمال وقوع حدث والآثار المترتبة على حدوثه "

2 تسيير الخطر الجبائي :

يعتبر الخطر الجبائي الخطوة الأولى لكل تسيير جبائي ويهدف إلى تحقيق حد أدنى من الضمان والأمن الجبائي؛ إن تسيير الخطر الجبائي يهدف إلى تحديد الاحتياطات اللازمة لتفادي هذا الخطر وتمثل هذه الإجراءات الوقائية في :

- احترام القواعد الجبائية المتعلقة بالتصريح واحترام آجال الدفع.
- أن توكل مهمة التسيير الجبائي لمختص جبائي يلم بالقواعد الضريبية، وإنشاء خلية جبائية مكلفة بتحسين الدائم للتسيير الجبائي واستغلال الإمكانيات المتاحة في ميدان الجبائية.
- وضع إجراءات للرقابة الداخلية فعالة فيما يخص الجوانب الضريبية، بالإضافة إلى تفعيل برامج المراجعة الداخلية فيما يخص هذا الجانب؛
- إنشاء قاعدة بيانات "base des doneness" تسمح بمعالجة المعلومات واطلاع المسيرين على المستجدات في المجال الجبائي.¹

الجدول : (1-1): عقوبات عدم الإيداع أو التأخر في إيداع التصريحات

1Cozian Michel – les grand principes de la fiscalité de l'entreprises , DUNOD , paris 1986 , page : 87.

طبيعة التصاريح	غياب التصاريح	التأخر في إيداع التصاريح
التصريح بالوجود	30.000 دج	30.000 دج
تصريح الشهري الموحد نموذج (G50) والتصاريح الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي ، والضريبة على أرباح الشركات.	إخطار المؤسسة لتسوية وضعيتها في أجل أقصاه شهر وعند عدم التجاوب تلجأ الإدارة إلى القرض التلقائي للضريبة مع تطبيق زيادة 25 % من الحقوق المستحقة كعقوبة	. مدة التأخير لا تتجاوز الشهر ، تطبق عقوبة 10 % على الحقوق المستحقة . . مدة التأخير تتجاوز الشهر وتقل عن الشهرين ، تطبق عقوبة 20 % . . مدة التأخير تتجاوز لشهرين ، تطبق عقوبة 25 % . . تسديد متأخر للضريبة ، تطبق 10 % كعقوبة مع إضافة 3 % مع شهر تأخير بداية من الشهر الثاني ، تصاريح استحقاق الضريبة دون تجاوز 25 % .
		مدة التأخير شهر: 2500 دج ، مدة التأخير تتجاوز الشهر وتقل عن الشهرين 5000 دج ، مدة التأخير تتجاوز الشهرين 10.000 دج ،

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، قانون الضرائب مباشرة ، الرسوم المماثلة ، المادة

193، سنة 2011

عقوبات الغش في التصريحات : في حالة الغش في تصريحات المؤسسة فإنها تتعرض إلى العقوبات التالية¹:

1- 10 % زيادة عن الحقوق عندما تكون الحقوق المغفلة لا تتجاوز 50.000 دج.

2- 15 % زيادة في الحقوق عندما تزيد الحقوق المغفلة عن 50.000 دج وتقل عن أو تساوي

200.000 دج.

3- 25 % زيادة عن

4- الحقوق عند تجاوز الحقوق المغفلة 200.000 دج.

وفي حالة اللجوء إلى أساليب الغش مثل البيع بدون فاتورة لإخفاء المبالغ التي تطبق عليها الرسم على القيمة المضافة ، أو تقديم وثائق مزورة للاستفادة من تخفيض أو إعفاء ، وتعتمد على تقييد العمليات الوهمية في السجلات المحاسبية تطبق العقوبات التالية :

1- 100 % على كامل الحقوق إذا كان مقدار الحقوق المتملص منها لا يتجاوز 5000.000 دج

2- 200 % على الحقوق عند تجاوز الحقوق المتملص منها 5000.000 دج

3- التكاليف الناتجة عن اختيارات جبائية خاطئة :

يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من الإعفاء أو التخفيض في إطار نظام دعم الاستثمار ، إعادة الاستثمار ، حصة الأرباح المرافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل 04 سنوات ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها لنظام تحفيزي ، ويترتب على عدم احترام هذه الأحكام استرداد التحفيز الجبائي مع تطبيق غرامة جبائية نسبتها 30%¹

وبشكل عام فإن كل انتقاء جبائي لا يلتزم بشروطه يترتب عليه استرجاع الامتيازات مع تطبيق العقوبات المحددة من قبل التشريعات الضريبية.¹

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الأول : الدراسات السابقة

● محمد عادل عياض ، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات.²

إشكاليته حول : ما هو أثر النظام الجبائي الجزائري على شركات الأموال؟

وكيف يمكن لهذه الأخيرة تسيير جبايتها خدمة لأهدافها ودون الوقوع في التهرب أو الغش الجبائي.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، قانون تكميلي لسنة 2008 ، المادة 04.

² - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة سنة 2003 ،

قام الباحث بشرح مفهوم التسيير الجبائي في المؤسسات ثم تطرق إلى عناصر النظام الجبائي لشركات الأموال ، آخذا بذلك دراسته نظرية لأثر الجباية على خزينة المؤسسة والتسيير الجبائي لنتائج المؤسسة ، وفي الفصل الأخير تطرق إلى العلاقة بين النظام الجبائي وتمويل المؤسسة.

بالرغم من أهمية الموضوع لم يهتم الباحث بالشرح الكافي لمفهوم التسيير الجبائي ، بالإضافة إلى أنه لم يهتم بإبراز أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات وذلك باكتفائه لشرح المعالجات الجبائية فقط ، في حين أن التسيير الجبائي له نظرة أبعد من ذلك ، كما أنه لم يقدم دراسة تطبيقية كافية لفهم أهمية تكريس التصميم الجبائي الداخلي في المؤسسة الاقتصادية.

● صابر عباسي ، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.¹

إشكالية حول : ما مدى أثر تسيير المتغير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

قام الباحث بدراسة هذا البحث من خلال ثلاث فصول ، الفصل الأول يمثل الأسس النظرية للتسيير الجبائي في المؤسسة من حيث التطرق إلى ماهيته ، أهدافه ، حدوده ، والفصل الثاني قام بتحليل لأسس النظرية للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية والمعايير التقليدية والحديثة المبنية على خلق القيمة ، أما الفصل الثالث تم للدراسة التطبيقية المتعلقة حول مدى ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية ومدى تأثيره على أدائها المالي

بالرغم من أهمية الموضوع إلا أنه لم يهتم بالإجابة على الإشكالية المطروحة بشكل واضح 'بالإضافة إلى أنه أهمل التشخيص المالي بشكل جيد للمؤسسة بما يخدم البحث.

● شاوي إسماعيل و هندي كريم ، أثر الجباية على التسيير المالي للمؤسسة .²

إشكاليته حول أي مدى تعتبر الجباية حافزا لتحسين الأداء ، وترشيد الاختيارات المالية للمؤسسة ولمعالجة هذا الموضوع قاما الباحثان إلى تقسيم البحث إلى أربع فصول ، حيث تطرقا في الفصل الأول لعلاقة الجباية بالشكل القانوني للمؤسسة ، حيث حلل الآثار القانونية المترتبة عن اختيار شكل قانوني معين . وتناولوا في الفصل الثاني ، أثر الضريبة على سياسة تمويل المؤسسة ، نظرا لأهمية ولأولوية السياسة التمويلية ضمن سياسات التسيير المالي للمؤسسة . أما الفصل الثالث ، فخصصه لبحث أثر الضريبة على مردودية المؤسسة وتوازنها المالي ، وفي الفصل

¹ - مذكرّة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة ورقلة سنة 2012 .

² - مذكرّة نهاية الدراسة لنيل شهادة دراسات عليا في الجباية في المدرسة الوطنية للضرائب (الجزائر) 2005

الرابع والأخير قاما بتحليل موقع الضريبة في قرارات الاستثمار ، الطالبان لم يقوما بدراسة تطبيقية كافية تزيد من أهميته

● أ. زوارق الحواس ، مداخلة بعنوان فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار ، ويعد العامل الجبائي أحد العوامل المؤثرة على صنع القرارات وكانت إشكالية المداخلة " كيف يمكن إدراج العامل الجبائي في الوظيفة التسييرية لصناعة قرارات تمويلية سليمة ورشيدة من قبل المسير؟ " وتمت الإجابة على هذا التساؤل من خلال المحاور التالية :

تمت دراسة هذه المداخلة من خلال أربع محاور

في المحور الأول مفهوم التسيير وأسس وحدوده ، حيث تطرقت في محور الثاني أثر العامل الجبائي على صناعة قرار التمويل ، وتناولت في محور الثالث مكاسب المؤسسة من توظيف العامل الضريبي في صناعة القرار التمويلي ، وفي المحور الرابع فذكرت فيه ستة النتائج والتوصيات الواجب اتخاذها رغم أهمية المداخلة إلى أنها لم تتطرق إلى دور وأهمية المسير في فعالية التسيير الجبائي .

● جيلاني بلواضح " التحكم في التسيير الجبائي لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية.¹

تناول الباحث في هذه المذكرة الإطار النظري للتسيير الجبائي من خلال التطرق إلى الأسس وحدود التسيير الجبائي وتحليل علاقة الجباية بالشكل القانوني للمؤسسة ، وتوضيح مدى علاقة التكلفة الجبائية باختيار الشكل القانوني للمؤسسة ، من خلال تشخيص جباية المؤسسة الاقتصادية والالتزامات المترتبة عنها.

كما تطرق الباحث كذلك إلى المراجعة الجبائية كإحدى أدوات التحكم في التسيير الجبائي للمؤسسة الاقتصادية من خلال عرضه لمفهوم المراجعة وأهدافها ومهامها ، وبأنها تسمح بتشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة ، وخلص إلى أن المراجعة الجبائية أداة لفائدة التسيير الجبائي ، موضحا خطوات تطبيق وتنفيذ المراجعة الجبائية داخل المؤسسة وخلص الباحث من خلال دراسة الحالة التي أعدها على مؤسسة رغم تعرضها لرقابة إدارة الضرائب إلا أن نتيجة هذه الرقابة كانت سلبية ، وأنها استفادت من بعض الامتيازات الجبائية التي أقرها المشرع ، وبالتالي قد حققت الأمن الجبائي وهذا نتيجة التسيير الجبائي الجيد.

¹ - ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة تبسة 2008

● يحي لخضر " دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية".¹

حيث بين الباحث الإطار المفاهيمي للضريبة والامتياز الضريبي بالتفصيل ليمر على الميزة التنافسية ليصل إلى تأثير السياسة الضريبية على تنافسية المؤسسة الاقتصادية ، وتسليط الضوء على واقع الضرائب وامتيازات الضريبة في الجزائر ،

المطلب الثاني : الدراسات السابقة الأجنبية

1)E. TalebKamel Ben saleh. " le management fiscale de l'entreprise " années 1998.

تناولت هذه المذكرة بالدراسة التسيير الجبائي للمؤسسة في إطار التشريع التونسي ، أين تم التطرق إلى التسيير الجبائي بمفهومه الواسع (شركات الأموال والأشخاص ومجمعات الشركات).

توصل الباحث في النهاية إلى التأكيد على إمكانية وأهمية التسيير الجبائي للمؤسسة ، وأشار إلى أن المؤسسات لا تزال بعيدة عن ممارسة هذا النوع من التسيير.

2) Anis Mouilhi. La gestion fiscale de l'entreprise (cas la Tunisie)²

إشكالية البحث هي : ما هي أهمية التسيير الجبائي للمؤسسة؟ قام الطالب بدراسة نظرية في قسمين ، القسم الأول يتكون من فصلين ، الأول بعنوان أثر التسيير الجبائي على اختيارات التسيير في المؤسسة (مفهوم وأهداف التسيير الجبائي وحدوده) ، والثاني تناول فيه الأثر الجبائي على أساس كل خير تسييري للمؤسسة ، قام فيه بشرح خيار النظام الجبائي ، خيار الشكل القانوني للمؤسسة والقسم الثاني بعنوان : التسيير الجبائي لأنواع الضرائب بفصلين ، الفصل الأول قام بتحليل لتسيير الجبائي للضرائب المباشرة وطرق دفعها ، والفصل الثاني التسيير الجبائي للضرائب الغير مباشرة وطرق دفعها. رغم أهمية الموضوع إلا أن الباحث لم يقدّم شرحاً كافياً لخيار النظام الجبائي دون تبيان الآثار الجبائية للمؤسسة.

¹ رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف غير منشورة ، 2007 ،

² مذكرة تخرج من المعهد المغربي للجبابة والجمارك ، سنة 2006.

المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

اتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات من حيث المضمون المتمثل في توضيح الدور الفعال للتسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية وإبراز أهم الأدوات المستخدمة في التسيير ، بينما اختلفت الدراسات سواء السابقة أو الحالية من حيث طرق المعالجة ومجتمع الدراسات والعينات الخاصة بالمواضيع التي طرحت فنجد أن مجتمع الدراسة الحالية يتمثل في المؤسسة الوطنية للتأمين حيث تم الاعتماد على استبيان لمعالجة المشكل المطروح ، ووعليه يتضح لنا من خلال استعراض الدراسات السابقة أن كل دراسة جاءت لتكمل سابقتها من الدراسات ماعدا دراسة زوارق الحواس تعتبر شاملة للدراسات إلا أنها ركزت على إدراج العامل الجبائي في الوظيفة التسييرية ، في حين دراستنا الحالية اهتمت بتشخيص التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة وعليه هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الذي يلعبه التسيير الجبائي ومخاطره في المؤسسة نظرا لمشاكل التسيير التي تشهدها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وضعف تطبيق مبادئ التسيير وعدم استخدام أهم سياسات التسيير بشكل عقلائي

خلاصة الفصل الأول

نظرا للأهمية الكبيرة للجباية في الحياة المؤسسة من كونها عبئا يؤثر على الوضع المالي لها ، فهي تسعى جاهدة لتسيير أمثل لجبايتها للوصول إلى ربط علاقة قانونية وجمع الإدارة الجبائية ، وباعتبار أن التسيير الجبائي يقصد به مدى نجاعة الجبائية للمؤسسة في قراراتها ، فهو يرمي إلى تخفيض الأعباء الضريبية إلى حد ما الأدنى باستعمال الوسائل المشروعة قانونا في إطار حرية التسيير الجبائي للمؤسسة وعرفنا أنه للمؤسسات التزامات جبائية متعددة تجعلها على صلة دائمة بإدارة الضرائب ، هذه العلاقة تولد مخاطر جبائية على المؤسسة تتجاوزها والحد منها .

ولتفادي هذا الخطر الجبائي يجب :

- أن توكل مهمة التسيير الجبائي لشخص أو أشخاص مؤهلين لهذه المهمة .
- ضرورة إنشاء خلية جبائية مهمتها التحسين الدائم للتسيير الجبائي .



الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق إلى الأدبيات النظرية وكذلك العديد من الأدبيات التطبيقية – الدراسات الميدانية والتطبيقية – والتي لها علاقة بموضوع بحثنا بصفة مباشرة سنحاول في هذا الفصل معرفة آراء ووجهات نظر المحاسبين والمسيرين ومحافظي الحسابات حول أي مدى يساهم التسيير الجبائي في تدنئة المخاطر الجبائية و وذلك من خلال توزيع استمارة استبيان في مدينة ورقلة.

وبغية تحقيق ذلك واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة سنقوم بتقييم الدراسة الميدانية إلى مبحثين حيث يهتم المبحث الأول بالطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية ، أما في المبحث الثاني فيستعرض نتائج المتوصل إليها وكذا مناقشتها ، كما يتم تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات في نهاية الدراسة حيث جاء التقسيم كما يلي:

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية.
- المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.
- المبحث الثالث: الطريقة والأدوات المستخدمة

سنعرض من خلال هذا المبحث عناصر الدراسة الميدانية التي تم اختيارها بناء على مدى ملاءمتها مع الموضوع متمثلة في الطريقة المعتمدة في الدراسة من حيث المنهج المتبع، مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى توضيح حدود الدراسة والمشاكل التي عارضت السير الحسن عنها.

المبحث الأول: طريقة والأدوات المستخدمة في الدراسةالمطلب الأول: الطريقة المستخدمة

قصد الإلمام بجوانب الدراسة ومن أجل الوصول إلى الأهداف واستخلاص النتائج وسعيًا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة سنعرض أهم الأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية.

الفرع الأول: منهجية الدراسة**المنهج المتبع في الدراسة:**

من أجل معالجة الموضوع تم استخدام منهجين أولهما تمثل في المنهج التجريبي لملاءمته مع المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة وهو الأسلوب الذي تتمثل فيه معالم الطريقة العلمية بشكل صحيح والذي يحاول وصف وتقييم دور تشخيص للتسيير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية أما الثاني تمثل في الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الشركة الوطنية للتأمين ، وقد استخدم في هذه الدراسة مصدرين أساسيين للمعلومات.

-المصادر الثانوية: من أجل معالجة الإطار النظري أتجهنا إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، المداخلات والمقالات التي لها علاقة بموضوع البحث والأبحاث والدراسات السابقة ومواقع الانترنت.

- المصادر الأولية: لمعالجة الجانب التطبيقي لموضوع البحث لجأنا لمحافظة الحسبات ومسيرين ومحاسبين معتمدين بمدينة ورقلة إلى معالجة التسيير الجبائي الفعال ، ومعرفة طبيعة النتائج المتحصل عليها.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة لمحافظة الحسبات ومسيرين ومحاسبين معتمدين بمدينة ورقلة.

عينة الدراسة:

تم تحديد حجم العينة وذلك بالنسبة لمحافظة الحسبات ، المحاسبين المعتمدين والمسيرين بمدينة ورقلة ، حيث اعتمدنا في توصيل استمارات الاستبيان إلى عينة الدراسة ، حيث قمنا بتوزيع 60 استمارة لتحصيل نسبة تمثيل ممكنة وذلك تماشياً مع المشاكل التي واجهتنا أثناء تجميع تلك الاستمارات حيث تم الاعتماد على 50

استمارة من مجموع الاستمارات الموزعة وذلك بعد عدم تسلم ل 05 استمارات واستبعاد 05 استمارات أخرى لنقص في الإجابات

الفرع الثالث: إعداد وهيكل الاستبيان

إعداد الاستبيان:

هناك جملة من النقاط التي حاولنا مراعاتها عند إعدادنا لاستمارة الاستبيان، أهمها:

- اعتمادنا على الأسلوب البسيط واللغة المفهومة عند إعدادنا لاستمارة الاستبيان؛
- توافق الترتيب والتدرج في الاستبيان مع الإطار النظري للدراسة.

هيكل الاستبيان:

تم هيكل الاستبيان إلى جزئين كما يلي:

- الجزء الأول: شمل هذا الجزء المعلومات الشخصية للعينة من حيث (الشهادة العلمية، المهنة ، الخبرة المهنية و النشاط الذي تمارسه المؤسسة).
- الجزء الثاني: تم تقسيم هذا الجزء إلى جزئين تماشيا مع طبيعة الموضوع.
- المحور الأول: ضم 9 أسئلة متعلقة بتقييم التسيير الجبائي في المؤسسة
- المحور الثاني: ضم 10 أسئلة متعلقة بفاعلية التسيير الجبائي.

تم إعداد الأسئلة وفقا لمقياس ليكارت 3 درجات ، وذلك بغية معرفة اتجاه وأراء العينة حول كل عنصر في اطلاع أفراد العينة ل فقرات الاستبيان ، كما هو مبين في الجدول التالي:

المطلب الثاني: الأدوات و الإجراءات المتبعة

حاولنا من خلال هذا المطلب بيان الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من الاستبيان.

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة.

تحكيم الاستبيان: خضع الاستبيان قبل نشره لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة المختصين في الجانب الموضوعي و المنهجي للبحث وهم ينتمون لاختصاصات علمية مختلفة وهذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستمارة في مختلف الجوانب.

اختبار ثبات الاستبيان بطريقة (ألفا كرونباخ): من أجل اختبار مصداقية وثبات الاستبيان وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على الأسئلة ، ولكل متغير على جدول فقد تم استخدام معامل (a كرونباخ) لتحقيق الغرض المطلوب ، وعليه زيادة قيمة المعامل تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

الفرع الثاني: البرامج والأدوات المستخدمة في معالجة البيانات

بعد أن تم تحصيل العدد النهائي للاستبيانات المقبولة تم الاعتماد في عرض وتحليل البيانات على برامج Excel إصدار 2007 ، لمعالجة البيانات التي تكون في شكل جداول لترجمتها إلى رسومات بيانية في أعمدة ودوائر تسهل عملية الملاحظة والتحليل ، كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية وهي برنامج (spss16) .

من تلك الأساليب انتهجنا التحليل الإحصائي الوصفي وما يندرج تحته من تحليل عبر التكرارات والنسب المئوية للتعرف على خصائص عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات القسم الثاني لأسئلة الاستبيان ، كما مكنا برنامج spss من حساب المتوسط المرجح والانحرافات المعيارية وذلك لمعرفة مدى انحراف استجابات عينة الدراسة.

الجدول رقم 2-1 يوضح عينة الدراسة:

النسبة	التكرار	البيان
100%	60	عدد الاستثمارات الموزعة
91.7%	55	عدد الاستثمارات المستلمة
8.3%	05	عدد الاستثمارات المفقودة
8.3	05	عدد الاستثمارات الملغاة
83.3%	50	عدد الاستثمارات الصالحة للدراسة

المصدر : من إعداد الطالبة بعد فرز الاستثمارات

الجدول رقم 2-2 : مقياس ليكارت الثلاثي

الرأي	موافق	محايد	غير موافق
الوزن (الدرجة)	03	02	01

المصدر: عز عبد الفتاح : مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss الجزء الثالث ، ص538

الفرع الثاني: صدق وثبات المقياس:

الجدول رقم 2-3 : معامل الارتباط ألفا كروتباخ

معامل صدق وثبات	نسبة الصدق %	إجمالي
0,811	90,0%	

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام spss

يوضح الجدول نتائج معامل الارتباط ألفا كروتباخ لتشخيص التسيير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية، حيث يوضح درجة الاتساق الداخلي بين محتويات تقييم التسيير الجبائي يقع في المدى (0,80 إلى 0,83)، في حين يلفت درجة الصدق 90,0% وهي مرتفعة وموجبة حيث تدل على مصداقية الاستبيان.

الفرع الثالث: عرض نتائج فرضيات الدراسة:

أولاً: عرض النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين حول محاور الاستبيان

1- عرض النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين حول المحور الأول:

يوضح الجدول التالي النتائج المتحصل عليها حول أسئلة المحور الأول من الاستبيان والمتعلقة بتقييم التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها من خلال توزيعنا لاستمارة الاستبيان ثم اختبارها ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة:

الفرع الأول: التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية

الجدول رقم (2-4): توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية

النسبة	التكرار	الشهادة العلمية
48	24	ليسانس
10	5	ماستر
6	3	ماجستير
4	2	دكتوراه
32	16	شهادة أخرى
%100	50	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بالاستعانة بنظام spss

الشكل رقم (1-2) : توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بالاستعانة بنظام Excel

من خلال الجدول رقم (2-3) والشكل البياني (1-2) المبينين أعلاه أن جل عيني الدراسة تتميز بمستوى تعليمي عالي وحديد ويتضح ذلك من خلال النسبة التي تحصل عليها أصحاب الشهادة العلمية ليسانس قدرت بـ 48% بتعداد 24 مفردة يليها مباشرة أصحاب شهادات أخرى بنسبة قدرت بـ 32% بتعداد 16 مفردة، تليها نسبة 10% للحاصلين على شهادة ماستر بتعداد 5 مفردة، أما نسبة 6% للمستجوبين الحاصلين على شهادة ماجستير بتعداد 3 مفردة، بينما تحصل أصحاب الشهادة العلمية الدكتوراه على نسبة 4% بتعداد 2 مفردة.

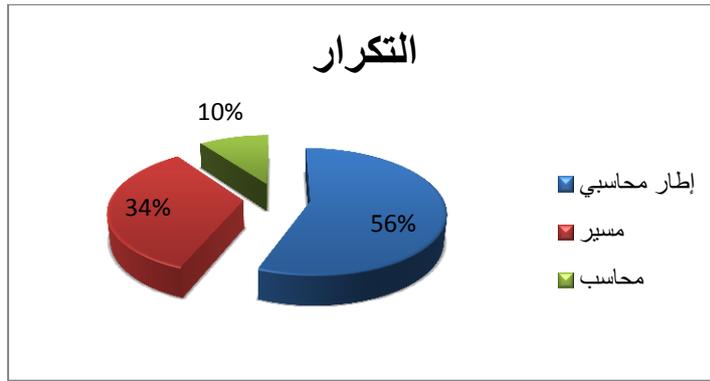
ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي:

الجدول رقم (2-5) : توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي

النسبة	التكرار	المستوى الوظيفي
56	28	إطار محاسبي
34	17	مسير
10	5	محاسب معتمد
100	50	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بالاستعانة بنظام SPSS

الشكل رقم (2-2) : توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بالاستعانة بنظام Excel

من خلال الجدول أظهرت النتائج المتحصل عليها أن نسبة المستجوبين الذين يمارسون وظيفة إطار محاسبي تمثل 56% بتعداد 28 مفردة، في حين نجد الذين يمارسون وظيفة مسير تمثل 34% بتعداد 17 مفردة، أما نسبة 10% فتمثل المستجوبين الذين يمارسون وظيفة محاسب بتعداد 5 مفردة، ويفسر هذا إلى اعتمادنا بشكل كبير على المهنيين الموظفين في المؤسسات الاقتصادية ومكاتب المحاسبة ومسيرين. وهذا يدل على أن أغلب العمال ذو مستوى عال وخبرة كافية مكنتهم من الترقية إلى إدارات في المؤسسة.

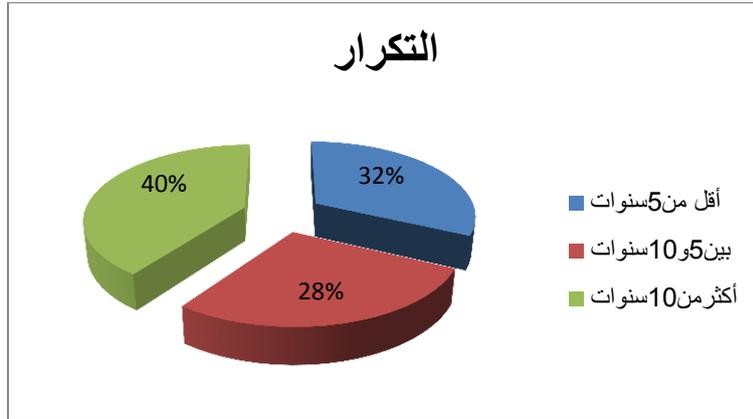
ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم (2-6): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة	التكرار	عدد سنوات الخبرة	الفئة
32	16	أقل من 5 سنوات	الفئة الأولى
28	14	ما بين 5 و10 سنوات	الفئة الثانية
40	20	أكثر من 10 سنوات	الفئة الثالثة
% 100	50	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بالاستعانة بنظام spss

الشكل رقم (2-3): توزيع العينة حسب الخبرة المهني



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بالاستعانة بنظام Excel

أظهرت النتائج المتحصل عليها والتي تم تقييم أفراد عينتها إلى ثلاث فئات وأن النسبة الكبيرة من المستجوبين تتمركز خبرتهم في الفئة الثالثة أكثر من 10 سنوات بنسبة 40% وبتعداد 20 مفردة، والفئة الأولى أقل من 5 سنوات بنسبة 32% بتعداد 16 مفردة، في حين كانت متقاربة بين الفئة الثانية ما بين 5 و 10 سنوات بنسبة 28% بتعداد 14 مفردة، وتعتبر الفئة الثالثة مؤشر جيد لأفراد عينة الدراسة الأمر الذي يعزز من صدق الإجابات، ويشير إلى معظم عينة الدراسة تمتلك مستوى.

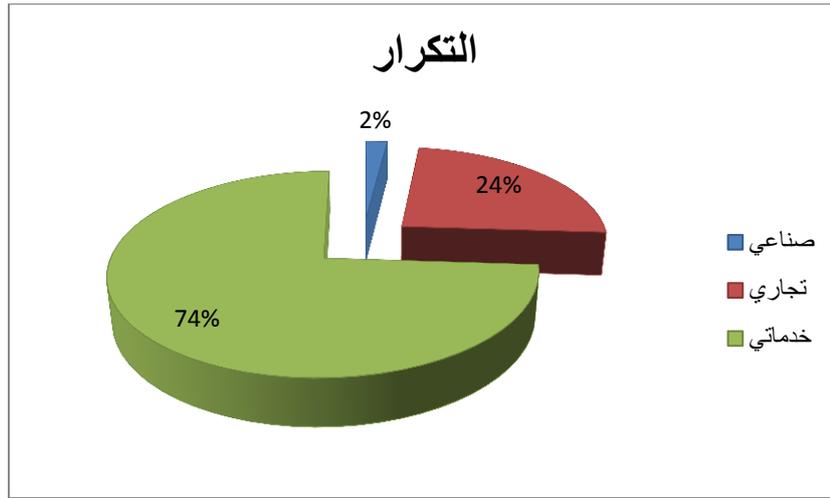
رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب النشاط:

الجدول رقم (2-7): توزيع أفراد العينة حسب النشاط

النشاط	التكرار	النسبة
صناعي	1	2
تجاري	12	24
خدمي	37	74
المجموع	50	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بالاستعانة بنظام spss

الشكل رقم (2-4): توزيع أفراد العينة حسب النشاط



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان بالاستعانة بنظام Excel

من خلال الجدول (2-7) والشكل (2-4) المبينين أعلاه أن جل عيني الدراسة تمارس نشاط خدماتي ويتضح ذلك من خلال النسبة التي تحصل عليها قطاع الخدمات 74% بتعداد 37 مفردة، ويليهما القطاع التجاري نسبة 24% بتعداد 12 مفردة، ونسبة 2% بتعداد 1 مفردة للنشاط الصناعي.

الفرع الثاني: اختبار مقياس الاستبيان:

نقوم هنا بحساب المتوسطات والغرض من حساب هذه المتوسطات هو معرفة توجهات المستجيبين لمعرفة درجة الموافقة حول تشخيص التسيير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية وتم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الاستبيان، وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لقياس ليكارت الثلاثي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن درجة 2 تعتبر الحد الفاصل بين الموافقة، وبالتالي يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي:

جدول رقم (2-8) يوضح معايير تحديد الاتجاه

المتوسط المرجح	1 إلى 1,66	1,62 إلى 2,33	2,34 إلى 3
الرأي	غير موافق	محايد	موافق

المصدر: عن عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss الجزء الثالث موضوعات مختارة ص 538.

ونلاحظ أن طول الفترة المستخدمة هنا هي $3/2$ أي حوالي 0,66 وقد حسب طول الفترة على أساس أن الأرقام الثلاث 1، 2، 3 قد حصرت بينها بمسافتين

الفرع الثالث: عرض نتائج فرضيات الدراسة:

أولاً: عرض النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين حول محاور الاستبيان

2- عرض النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين حول المحور الأول:

يوضح الجدول التالي النتائج المتحصل عليها حول أسئلة المحور الأول من الاستبيان والمتعلقة بتقييم التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية.

الجدول رقم (2-9): تقييم التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الاتجاه
1	يوجد في المؤسسة مصلحة مكلفة بمتابعة الضرائب بشكل مباشر	1,42	0,78	غير موافق
2	يوجد في المؤسسة أشخاص مكلفين بشكل مباشر بمتابعة الضرائب	1,32	0,65	غير موافق
3	تتوفر المؤسسة على كل الإمكانيات البشرية والمادية من أجل متابعة الضرائب في المؤسسة	1,54	0,81	غير موافق
4	تتعاون المصالح الأخرى في المؤسسة مع الموظفين المكلفين بالضرائب	1,60	0,75	غير موافق
5	يحظى المكلفين بمتابعة الضرائب في المؤسسة بإجراء دورات تكوينية في مجالاتهم	1,84	0,86	محايد

6	ينظر إلى وظيفة المكلفين بالضرائب كأحد الوظائف الأساسية في المؤسسة	1,68	0,76	محايد
7	يتم إختيار المكلفين بمتابعة الضرائب في المؤسسة وفقا لخبراتهم في هذا المجال	1,82	0,89	محايد
8	يوجد في المؤسسة نظام معلومات فعال يسمح بالحصول على المعلومات المؤثرة في متابعة الضرائب	1,70	0,81	محايد
9	يوجد إجراءات واضحة في المؤسسة تعمل على تسهيل عمل المكلفين بمتابعة الضرائب	1,64	0,77	غير موافق
إجمالي	المتوسط العام	1,61	0,49	غير موافق

VI. عرض النتائج المتعلقة بأراء المستجوبين حول المحور الثاني:

يوضح الجدول التالي النتائج المتحصل عليها حول أسئلة المحور الثاني من الاستبيان والمتعلقة بفعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية.

الجدول رقم (2-10): فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإتجاه
1	يقوم المكلفين بمتابعة الضرائب في المؤسسة بتحديث معلوماتهم حول المسائل المتعلقة بالضرائب	1,58	0,78	غير موافق
2	يوجد استعداد في المؤسسة للتعامل مع التغيرات التي تحصل في معدلات وأنواع الضرائب	1,54	0,76	غير موافق
3	يتم تحليل أثر الضرائب على المؤسسة دوريا	1,84	0,71	محايد
4	تحاول المؤسسة تقليل الآثار السلبية التي ممكن أن تنتج عن ضرائب معينة	1,56	0,67	غير موافق

5	تهتم الإدارة في المؤسسة بمتابعة تسيير وضعية الضريبة في المؤسسة	1,56	0,67	غير موافق
6	لدى موظفي المؤسسة وعي بأهمية متابعة الضرائب في المؤسسة	1,70	0,73	محايد
7	تقوم المؤسسة بالوفاء بالالتزامات الضريبية بشكل جيد	1,40	0,60	غير موافق
8	قامت المؤسسة بدفع غرامات على التأخر في التصريحات	1,84	0,76	محايد
9	تسعى المؤسسة للاستفادة من كل إعفاءات الضريبة	1,56	0,70	غير موافق
10	تقوم المؤسسة بدراسة الخيارات الضريبية الممنوحة	1,72	0,72	محايد
إجمالي	المتوسط العام	1,63	0,36	غير موافق

الفرع الرابع: نتائج اختبار الفرضيات

✓ اختبار تحليل تباين أحادي لدراسة فروقات العاملين لفعالية التسيير الجبائي

الجدول رقم (2-11): يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين لفعالية التسيير الجبائي تبعا

لمتغير الوظيفة.

ANOVA

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة P متوسط الدلالة
بين المجموعات	0.435	2	0.217	1.635	0.206
داخل المجموعات	6.250	47	0.133	-	-
المجموع	6.685	49	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج SPSS

من الجدول (2-11) : تظهر نتيجة تحليل التباين تبعا لمتغير الوظيفة بناء على قيمة sig وهي 0,20 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي تقبل فرضية العدم، ومنه وظيفة المستجوبين لا تؤثر على فعالية التسيير الجبائي.

جدول رقم (2-12) : يوضح نتيجة التباين بين متوسطات نظرة العاملين لفعالية التسيير الجبائي تبعا لمتغير النشاط.

ANOVA

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة P متوسط الدلالة
بين المجموعات	0.416	2	0.208	1.559	0.221
داخل المجموعات	6.269	47	0.133	-	-
المجموع	6.685	49	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج SPSS

من الجدول (2-12) : تظهر نتيجة تحليل التباين تبعا لمتغير النشاط بناء على قيمة sig وهي 0,22 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي تقبل فرضية العدم، ومنه نشاط المستجوبين لا يؤثر على فعالية التسيير الجبائي.

جدول (2-13) : يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين لفعالية التسيير الجبائي تبعا لمتغير المستوى التعليمي.

ANOVA

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة P متوسط الدلالة
بين المجموعات	0.382	4	0.096	0.683	0.608
داخل المجموعات	6.303	45	0.140	-	-
المجموع	6.685	49	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج SPSS

من الجدول رقم (2-13): تظهر نتيجة تحليل التباين تبعا لمتغير المستوى التعليمي بناء على قيمة sig هي 0,60 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي تقبل فرضية العدم، ومنه المستوى التعليمي لا يؤثر على فعالية التسيير الجبائي.

جدول رقم (2-14): يوضح نتيجة تحليل التباين بين متوسطات نظرة العاملين لفعالية التسيير الجبائي تبعا لمتغير الخبرة.

ANOVA

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة P متوسط الدلالة
بين المجموعات	0.329	2	0.165	1.218	0.305
داخل المجموعات	6.356	47	0.135	-	-
المجموع	6.685	49	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج SPSS

الجدول رقم (2-14): تظهر نتيجة تحليل التباين تبعا لمتغير الخبرة بناء على قيمة sig هي 0,30 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي تقبل فرضية العدم، ومنه الخبرة لا تؤثر على فعالية التسيير الجبائي.

✓ اختبار الفرضية الأولى الخاصة بالعلاقة الارتباطية: ويمكن ذلك من خلال تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى Entry عند مستوى دلالة 0.05 حيث المتغيرات المستقلة (تقييم التسيير الجبائي) والمتغير التابع هو (فعالية التسيير الجبائي) حيث الجدول الموالي يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

جدول رقم (2-15): يوضح الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والتابع

Model Summary^b

Std. Error of the Estimate	معامل تحديد المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط	النوع
0.34235	0.141	0.158	0.398 ^a	1

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج SPSS

من الجدول السابق معامل الخطي تقييم التسيير الجبائي و فعالية التسيير الجبائي (38.9%) أي هناك ارتباط ضعيف ، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع (15.8%).

✓ تباين خط الانحدار:

جدول رقم (2-16): يوضح تحليل تباين خط الانحدار

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1.059	1	1.059	9.039	.004 ^a
Residual	5.626	48	.117		
Total	6.685	49			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

مجموع مربعات الانحدار يساوي 1.059 ومجموع مربعات البواقي (5.626) ومجموع المربعات الكلي يساوي (6.685) ، درجة حرية الانحدار (1) ودرجة حرية البواقي هي 48 معدل مربعات الانحدار (1.05) ومعدل مربعات البواقي هو (0.11)

✓ دراسة معاملات خط الانحدار

من الجدول الموالي يوضح قيم معاملات خط الانحدار:

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients		T	Sig.
		B	Std. Error		
1 (Constant)	1.150	.167		6.901	.000
متوسط فقرات المحور الاول	.296	.099	.398	3.006	.004

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS

من الجدول السابق مقطع خط الانحدار يساوي (0.296) ميل خط الانحدار للمتغير المستقل قيمته (0.00) ميل خط الانحدار للمتغير التابع (0.004) .

نجد أن قيمة Sig 0.04 عند دراسة قيمة sig نجد أن القيمة 0.04 مقبولة لأنها تحقق الفرضية البديلة .

$$Y = 1.150x + 0.296$$

ونستنتج من هذه المعادلة أن كلما كان هناك تقييم لتسيير الجبائي ي كلما ساهم ذلك في رفع فعالية التسيير

الجبائي لكن بدرجة طبيعية وتكون علاقة دالة إحصائية بين المتغيرات وتعتبر المعادلة الخطية وهذا ما يؤكد

صحة الدراسة والشكل رقم (2-5) يوضح ذلك.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

الفرع الأول: مناقشة نتائج محاور الاستبيان

1- أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول (2-9) أن المتوسطات المرجحة لمحور تقييم التسيير الجبائي تتراوح بين (1-1,66) وبانحراف معياري (0,65-0,89) حيث بلغت أقل قيمة المرجح 1,32 والخاصة بالفقرة رقم (2) (يوجد في المؤسسة أشخاص مكلفين بشكل مباشر بمتابعة الضرائب) وأكبر قيمة بلغت (1,84) الخاصة بالفقرة (5) (يحضى المكلفين بمتابعة الضرائب في المؤسسة بإجراء دورات تكوينية في مجالاتهم) ومن خلال كل من المتوسط العام للمحور (1,61) وانحراف معياري (0,49). يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور جاءت بدرجة ضعيفة مما يدل على عدم الاهتمام بالتسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية.

2- أظهرت النتائج المتحصل عليها في الجدول (2-10) أن المتوسطات المرجحة لمحور فعالية التسيير الجبائي تتراوح بين (1-1,66) وبانحراف معياري (0,60-0,78) حيث بلغت أقل قيمة المرجح (1,40) والخاصة بالفقرة (7) تقوم المؤسسة بالوفاء بالالتزامات الضريبية بشكل جيد، وأكبر قيمة بلغت (1,84) والخاصة بالفقرة (3) (يتم تحليل أثر الضرائب على المؤسسة دوريا والفقرة 8). قامت المؤسسة بدفع غرامات على التأخير في التصريحات أما أقل قيمة (0,60) الخاصة بالفقرة 7 (تقوم المؤسسة بالوفاء بالالتزامات الضريبية بشكل جيد)

ومن خلال كل من المتوسط العام للمحور (1,63) وانحراف معياري (0,36) يتضح لنا أن

المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور جاءت بدرجة ضعيفة مما يدل على عدم فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة.

الفرع الثاني: مناقشة نتائج اختبار الفرضيات

أولاً: اختبار الفرضية الأولى: يوجد اهتمام بالتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية.

- تم اختبار صحة الفرضية من خلال تحليل الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى entry عند مستوى دلالة 0,05 حيث المتغيرات المستقلة هي الاهتمام بالتسيير الجبائي والمتغير التابع لفعالية التسيير الجبائي بحيث يتضح من خلال جدول رقم (2-15).
- بأن معامل الارتباط الخطي بين الاهتمام بالتسيير الجبائي وفعالية التسيير الجبائي هو (38,9%) أي هناك ارتباط ضعيف.

من الجدول السابق نلاحظ أن معامل الارتباط الخطي بين الاهتمام بالتسيير الجبائي وفعالية التسيير الجبائي (38,9%) أي هنا ارتباط ضعيف ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو (15,8%)، والنسبة المتبقية (184,2%) ترجع لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو الخطأ.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية. يوجد فعالية وتطبيق للتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية

من خلال النتائج المتوصل إليها في برنامج spss والمتمثلة في الإحصاء الوصفي لفقرات الاستبيان المتعلقة الاهتمام بالتسيير الجبائي في المؤسسة تبين أن المتوسط العام (1,61).

والانحراف المعياري العام (0,49) كما يظهر أنه ضعيف وبالتالي ترفض الفرضية السابقة وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على. لا يوجد فعالية وتطبيق للتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية.

✓ اختبار المفروقات الخاصة بالمفروقات الإحصائية

1- اختبار الفرضية الجزئية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) بين متوسطات إجابات العمال تبعاً للوظيفة، لاختبار صحة الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي لتحديد العلاقة بين فعالية التسيير الجبائي والوظيفة.

ومن خلال جدول رقم (2-16): تظهر نتيجة تحليل التباين لمتغير الوظيفة والتي تحدد من خلال الإحصائية (F) حيث يتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة f المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، بمعنى

قيمة sig وهي 0,20 وهي أكبر من 0,05 وبالتالي تقبل فرضية العدم، ومنه وظيفة المستجوبين لا تؤثر على فعالية التسيير الجبائي.

2- اختبار الفرضية الجزئية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a=0.05$) بين متوسطات إجابات العمال تبعا لمتغير النشاط، لاختبار صحة الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي لتحديد العلاقة بين فعالية التسيير الجبائي والنشاط.

فمن خلال الجدول رقم (2-12): تظهر نتيجة تحليل التباين تبعا لمتغير النشاط بناء على قيمة sig وهي (0,22) وهي أكبر من (0,05) وبالتالي تقبل فرضية العدم أو منه نشاط المستجوبين لا يؤثر على فعالية التسيير الجبائي.

3- اختبار الفرضية الجزئية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a=0.05$) بين متوسطات إجابات العمال تبعا لمتغير المستوى التعليمي لاختبار صحة الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي لتحديد العلاقة بين فعالية التسيير الجبائي والمستوى التعليمي.

فمن خلال الجدول رقم (2-13): تظهر نتيجة تحليل التباين تبعا لمتغير المستوى التعليمي بناء على قيمة sig وهي (0,60) وهي أكبر من (0,05) وبالتالي تقبل فرضية العدم، ومنه مستوى تعليمي للمستجوبين لا يؤثر على فعالية التسيير الجبائي.

4- اختبار الفرضية الجزئية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a=0,05$) بين متوسطات إجابات العمال تبعا للخبرة، لاختبار صحة الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي لتحديد العلاقة بين فعالية التسيير الجبائي والخبرة.

ومن خلال جدول رقم (2-16): تظهر نتيجة تحليل التباين لمتغير الخبرة بناء على قيمة sig (0,30) وهي أكبر من (0,05) وبالتالي تقبل فرضية العدم ومنه خبرة المستجوبين لا تؤثر على فعالية التسيير الجبائي.

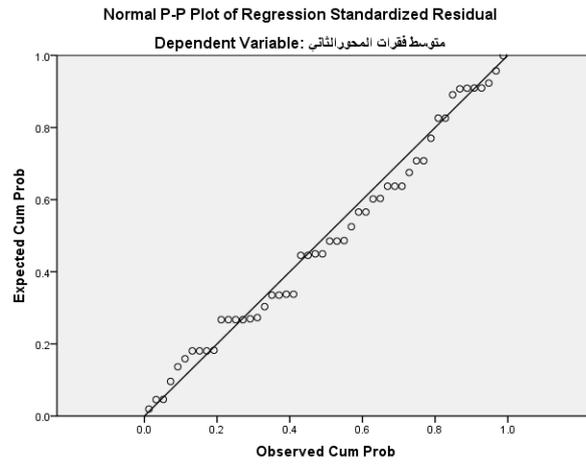
● تباين خط الانحدار:

يوضح الجدول رقم (2-15): تحليل تباين خط الانحدار حيث يدرس مدى ملائمة خط انحدار المعطيات وفرضية الصفرية التي تنص أن " خط الانحدار لا يلاءم المعطيات المقدمة"

من الجدول السابق نجد ما يلي:

- مجموع مربعات الانحدار يساوي 1,05 ومجموع مربعات البواقي هو 5,62 ومجموع المربعات الكلي يساوي 6,68.
- درجة حرية الانحدار هي 1 ودرجة حرية البواقي هي 48.
- معدل مربعات الانحدار هو 1,05 ومعدل مربعات البواقي هو 0,117.
- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 9,039.
- مستوى دلالة الاختبار 0,04 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية فنرفضها، وبالتالي خط الانحدار يلائم المعطيات والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-5): يوضح ملائمة خط الانحدار



المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي spss

حسب الرسم لا توجد مشكلة فالنتائج تتوزع وفق التوزيع الطبيعية

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في مدى الوعي وتطبيق التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؛ حيث حاولنا الإجابة عليها من خلال الاعتماد على دراسة ميدانية إذ تناولنا هذا الفصل من خلال مبحثين، المبحث الأول تعرضنا فيه إلى الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومن خلال الوقوف على سيرورة العمل و الظروف الملائمة التي تحيط بتطبيق هذا النظام، خلصنا بذلك إلى عدم صحة فرضيات الدراسة التي تؤكد الرؤية التي انطلقنا منها في الموضوع.



تتخلل أي مؤسسة في بداية عملها وحتى أثناء تنفيذ مهامها العديد من الصعوبات والمشاكل التي تؤدي بها إلى الانحراف عن الأهداف المسطر لها، وبالتالي الحد من فعاليتها ومن هنا يتجلى لنا أهمية موضوع التسيير الجبائي كمنشأ أو وسيلة في يد المسؤولين لتسيير المؤسسة للكشف عن الانحرافات و تصحيحها وأخذ الإجراءات اللازمة لإنقاذها من الفناء.

والهدف من وراء العملية التسييرية هو تحقيق أقصى الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وذلك بأقل تكلفة ممكنة وباستعمال الإمكانيات المتاحة. لكن عملية تحقيق هذه الأخيرة لا يمكن أن تتم بسهولة وبدون مواجهة مشاكل نظرا للصعوبات التي توجه تنفيذ الأعمال، وهذا ما يستوجب وجود تسيير جبائي فعال يعمل على تحديد الانحرافات وتفسيرها من أجل مساعدة المسيرين والمسؤولين على اتخاذ القرارات اللازمة .

من هذا المنطق كان الهدف عن دراستنا هو التعرف على تقييم فعالية التسيير وكيفية تحكمه في تسيير المؤسسة الاقتصادية وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم دراستنا على قسمين أساسيين الأول تضمن الإطار النظري للتسيير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية، أما الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية .

انطلاقا من هاذين القسمين المتكاملين حاولنا استخراج النتائج والتوصل إلى اختبار الفرضيات

أ. حسب الفرضية الأولى: يوجد اهتمام بالتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية

- عدم وجود مصلحة مكلفة وأشخاص مكلفين بمتابعة الضرائب بشكل مباشر؛
- لا يحظى المكلفين بإجراء دورات تكوينية في مجالهم؛
- عدم وجود نظام معلومات فعال يسمح بالحصول على المعلومات المؤثرة في متابعة الضرائب؛

ب. حسب الفرضية الثانية: يوجد فعالية وتطبيق للتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية

- ليس هناك في المؤسسة تجاوب مع التغيرات التي تحصل في المعدلات وأنواع الضرائب كما إن الإدارة لا تهتم بمتابعة و تسيير الوضعية الضريبية؛
- عدم وجود وعي لدى الموظفين بأهمية متابعة الضرائب؛
- عدم قيام المؤسسة بدراسة الخيارات الضريبية الممنوحة

نتائج الدراسة :

من خلال اختبار فرضيات الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي :

- عدم تتوفر كل الإمكانيات البشرية والمادية من أجل متابعة الضرائب في المؤسسة؛
- لا يتم اختيار المكلفين بمتابعة الضرائب في المؤسسة وفقا لخبراتهم في هذا المجال؛
- عدم وجود نظام معلومات فعال يسمح بالحصول على المعلومات المؤثرة في متابعة الضرائب؛
- ليس هناك استعداد في المؤسسة للتعامل مع التغيرات التي تحصل في معدلات وأنواع الضرائب؛
- نقص اهتمام الإدارة بمتابعة تسيير وضعية الضريبة في المؤسسة؛

التوصيات :

هذه النتائج تؤدي بنا على غرار ما جرى العمل به في مثل هذه البحوث إلى تقديم جملة من التوصيات تعمل على في تخفيض المخاطر الجبائية ودور التسيير الجبائي في ذلك فهي كالتالي :

- على المؤسسة توفير الإمكانيات البشرية والمادية من أجل متابعة الضرائب؛
- يجب اختيار المكلفين بمتابعة الضرائب في المؤسسة وفقا لخبراتهم في هذا المجال؛
- توفير نظام معلومات فعال يسمح بالحصول على المعلومات المؤثرة في متابعة الضرائب؛
- على المؤسسات مراعاة التغيرات التي تحصل في معدلات وأنواع الضرائب؛
- زيادة اهتمام الإدارة بمتابعة تسيير وضعية الضريبة في المؤسسة؛

آفاق الدراسة:

إن وصولنا إلى هذه النتائج والتوصيات السابقة يجعلنا نقف أمام أسئلة أخرى تتعلق بالتسيير الجبائي داخل المؤسسة والتي لا يمكننا تناولها في هذا المبحث ولهذا نطرحها كإشكاليات لمواضيع لاحقة

- ما مدى تأثير التسيير الجبائي على الوضعية المالية للمؤسسة



قائمة المراجع

المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

VII . الكتب:

- 1) أحمد حلمي جمعة ، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن 2000.
- 2) أحمد زهير شامية ، خالد شحادة الخطيب ، أسس المالية العامة ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2005.
- 3) حميد بوزيدة ، جباية المؤسسات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2007.
- 4) دولاور علي وعبد المنعم فوزي ، مالية الدولة ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر 1962.
- 5) صديقي مسعود ، أحمد نقاز ، المراجعة الجبائية ، مطبعة مزوار الوادي ، الجزائر ، 2010.
- 6) صديقي مسعود ، محمد تهامي طواهر ، المراجعة وتدقيق الحسابات ، مطبعة مزوار الوادي ، الجزائر ، 2010.
- 7) عبد الفتاح محمد الصحن ، أصول المراجعة ، الدار الجامعية ، الجزائر 2000.

VIII . البحوث الجامعية :

- 8) جيلاني بلواضح ، التحكم في التسيير الجبائي لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الثواب مسيلة ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، المركز الجامعي ، الجزائر ، 2007 / 2008
- 9) حفاي عبد القادر ، تسيير الخطر الجبائي في المؤسسات حالة شركات الأموال في إطار التشريع الجبائي ، جامعة الأغواط ، الجزائر ، 2005
- 10) داشر سعد وعبدلي عبد الحق ، المراجعة والتسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية ، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدراسات العليا في الجباية ، المدرسة الوطنية للضرائب ، القليعة ، الجزائر ، 2005.
- 11) شناوي إسماعيل وهندي كريم ، أثر الجباية على التسيير المالي للمؤسسة ، مذكرة نهاية الدراسات العليا في الجباية ، غير منشورة ، المدرسة الوطنية للضرائب ، القليعة ، الجزائر ، 2005
- 12) محمد عادل عياض ، محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثارها على المؤسسات ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2002/2003.

.IX. المؤتمرات والملتقيات:

- 14) زوارق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر، 14-15 أفريل 2009.
- 15) ولهي بوعلام، التحكم في التسيير الجبائي لأعضاء المؤسسة للمساهمة في إتخاذ القرار، الملتقى الدولي، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر 14-15 أفريل 2009.
- 16) محمد زرقون، نور الدين بعليلش، مداخلة بعنوان: التسيير ومراجعة الجبائية للمؤسسات، 2014/2013

.X. القرارات والقوانين، المراسيم:

- 17) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، للجمهورية الجزائرية، 2011.
- 18) قانون المالية للجمهورية الجزائرية 2010.
- 19) قانون المالية للجمهورية الجزائرية 2008
- 20) قانون المالية للجمهورية الجزائرية 2009



الملاحق



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

التخصص : ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة

استبيان حول موضوع

"تشخيص التسيير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية "

أخي الكريم /أختي الكريمة :

الاستبيان الذي بين يديك هو أحد أدوات الدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة بعنوان:

"تشخيص التسيير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية "

ويشرفني أن أطلب مساعدتكم بتعبئة الاستبيان المرفق، بعد قراءة كل عبارة من عباراتها قراءة متأنية، كما أتمنى منكم إعطائها بعض اهتمامكم لأن إجاباتكم لها أهمية تعتمد عليها نتائج هذه الدراسة، علما كل المعلومات التي تقدمونها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم.

الباحثة:نادية شطي

نتائج تحليل استبيان تشخيص التسيير الجبائي ومخاطره في المؤسسة الاقتصادية

معام اتساق الفا كرونبيخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.811	19

مقاييس الاحصاء الوصفي وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها، وهذا لأساليها المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة وترتيب عبارات كل متغير تنازليا

الشهادة العلمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	24	48.0	48.0	48.0
	2.00	5	10.0	10.0	58.0
	3.00	3	6.0	6.0	64.0
	4.00	2	4.0	4.0	68.0
	5.00	16	32.0	32.0	100.0
Total		50	100.0	100.0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	28	56.0	56.0	56.0
	2.00	17	34.0	34.0	90.0
	3.00	5	10.0	10.0	100.0
Total		50	100.0	100.0	

الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	16	32.0	32.0	32.0
2.00	14	28.0	28.0	60.0
3.00	20	40.0	40.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

النشاط

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	1	2.0	2.0	2.0
2.00	12	24.0	24.0	26.0
3.00	37	74.0	74.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
يوجد في المؤسسة مصلحة مكلفة بمتابعة الضرائب بشكل مباشر .	50	1.4200	.78480
يوجد في المؤسسة أشخاص مكلفين بشكل مباشر بمتابعة الضرائب	50	1.3200	.65278
تتوفر المؤسسة على كل الإمكانيات البشرية و المادية من أجل متابعة الضرائب في المؤسسة	50	1.5400	.81341
تتعاون المصالح الأخرى في المؤسسة مع الموظفين المكلفين بالضرائب	50	1.6000	.75593
يخصى المكلفين بمتابعة الضرائب في المؤسسة بإجراء دورات تكوينية في مجالاتهم	50	1.8400	.86567
ينظر إلى وظيفة المكلفين بالضرائب كأحد الوظائف الأساسية في المؤسسة	50	1.6800	.76772
يتم اختيار المكلفين بمتابعة الضرائب في المؤسسة وفق لخبراتهم في هذا المجال	50	1.8200	.89648
يوجد في المؤسسة نظام معلومات فعال يسمح بالحصول على المعلومات المؤثرة في متابعة الضرائب	50	1.7000	.81441

يوجد إجراءات واضحة في المؤسسة تعمل على تسهيل عمل المكلفين بمتابعة الضرائب	50	1.6400	.77618
يقوم المكلفين بمتابعة الضرائب في المؤسسة بتحديث معلوماتهم حاول المسائل المتعلقة بالضرائب	50	1.5800	.78480
يوجد استعداد في المؤسسة للتعامل مع التغيرات التي تحصل في معدلات وأشكال الضرائب.	50	1.5400	.76158
يتم تحليل أثر الضرائب على المؤسسة دوريا .	50	1.8400	.71027
تحاول المؤسسة تقليل الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن ضرائب معينة	50	1.5600	.67491
تهتم الإدارة في المؤسسة بمتابعة تسيير الوضعية الضريبية في المؤسسة	50	1.5600	.67491
لدى موظفي المؤسسة وعي بأهمية متابعة الضرائب في المؤسسة	50	1.7000	.73540
تقوم المؤسسة بالوفاء بالالتزامات الضريبية بشكل جيد	50	1.4000	.60609
قامت المؤسسة بدفع غرامات على التأخر في التصريحات .	50	1.8400	.76559
تسعى المؤسسة للاستفادة من كل الإعفاءات الضريبية	50	1.5600	.70450
تقوم المؤسسة بدراسة الخيارات الضريبية الممنوحة	50	1.7200	.72955
متوسط فقرات المحور الأول	50	1.6178	.49597
متوسط فقرات المحور الثاني	50	1.6300	.36936
Valid N (listwise)	50		

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.398 ^a	.158	.141	.34235

a. Predictors: (Constant), متوسط فقرات المحور الأول

b. Dependent Variable: متوسط فقرات المحور الثاني

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1.059	1	1.059	9.039	.004 ^a
Residual	5.626	48	.117		
Total	6.685	49			

a. Predictors: (Constant), متوسط فقرات المحور الاول

b. Dependent Variable: متوسط فقرات المحور الثاني

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	1.150	.167		6.901	.000
متوسط فقرات المحور الاول	.296	.099	.398	3.006	.004

a. Dependent Variable: متوسط فقرات المحور الثاني

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1.4469	2.0068	1.6300	.14704	50
Residual	-.70801-	1.09199	.00000	.33884	50
Std. Predicted Value	-1.246-	2.563	.000	1.000	50
Std. Residual	-2.068-	3.190	.000	.990	50

a. Dependent Variable: متوسط فقرات المحور الثاني

NOVA

متوسط فقرات المحور الثاني

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.435	2	.217	1.635	.206
Within Groups	6.250	47	.133		
Total	6.685	49			

ANOVA

متوسط فقرات المحور الثاني

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.416	2	.208	1.559	.221
Within Groups	6.269	47	.133		
Total	6.685	49			

ثالثا علاقة بالمستوى التعليمي لا توجد فروق بين إجابات العمال تبعا للمستوى

ANOVA

متوسط فقرات المحور الثاني

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.382	4	.096	.683	.608
Within Groups	6.303	45	.140		
Total	6.685	49			

ANOVA

متوسط فقرات المحور الثاني

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.329	2	.165	1.218	.305
Within Groups	6.356	47	.135		
Total	6.685	49			



الفهرس

رقم الصفحة	البيان
	الإهداء
	شكر وتقدير
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ -	مقدمه عامة
14	الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية للتسيير الجبائي ومخاطره
15	مقدمة الفصل الأول
16	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتسيير الجبائي ومخاطره
16	المطلب الأول: ماهية التسيير الجبائي
16	الفرع الأول: تعريف ومميزات التسيير الجبائي
17	أولاً: تعريف التسيير الجبائي
19	ثانياً: مميزات التسيير الجبائي
19	الفرع الثاني: أسس التسيير الجبائي وأهدافه
19	أولاً: أسس التسيير الجبائي
21	ثانياً: أهداف التسيير الجبائي
23	ثالثاً: تقييم فعالية التسيير الجبائي
23	المطلب الثاني: الخطر الجبائي
23	الفرع الأول: تسيير الخطر الجبائي في المؤسسة
23	أولاً: مفهوم تسيير المخاطر
26	ثانياً: تسيير الخطر الجبائي
26	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
28	المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية
28	المطلب الثاني: الدراسة السابقة الأجنبية
30	خلاصة الفصل
31	الفصل الثاني
32	مقدمة الفصل الثاني
33	المبحث الأول : طريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة
33	المطلب الأول : الطريقة المستخدمة

33	الفرع الأول : منهجية الدراسة
33	الفرع الثاني : مجتمع الدراسة وعينته
34	الفرع الثالث : مصادر جمع البيانات
34	المطلب الثاني : الأدوات والإجراءات المستخدمة في الدراسة
35	الفرع الأول : الأدوات الاحصائية والقياسية المستخدمة
36	الفرع الثاني : صدق وثبات أداة الدراسة
37	الفرع الثالث : البرامج والأساليب المستخدمة في معالجة البيانات
37	المبحث الثاني: نتائج الدراسة، تفسيرها ومناقشتها
37	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
37	الفرع الأول : الخصائص والسمات الشخصية للعينة
41	الفرع الثاني : اختبار مقياس الاستبيان
42	الفرع الثالث: عرض نتائج محاور الاستبيان
45	الفرع الرابع : نتائج اختبار الفرضيات
50	المطلب الثاني : تحليل ومناقشة النتائج
50	الفرع الأول: مناقشة نتائج محاور الاستبيان
50	الفرع الثاني : مناقشة نتائج اختبار الفرضيات
54	خلاصة الفصل الثاني
56	الخاتمة
59	قائمة المراجع
61	الملاحق
69	الفهرس